ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Ahmed Bey's Economic policy and its Implications in Tunisia

Prof. Muayad Mahmoud Hamad

Tikrit University / College of Education for Girls

Maad Ibrahim Muhammad

* *Corresponding author: E-mail* :
gmail@ maad ibrahim77

***Keywords*:**
commitment
economy
Tunisia
Pay
taxes

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 8 Nov. 2020
Accepted 13 Dec 2020
Available online 23 Jan 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Tunisia's conditions were stable during the reign of Hammouda Pasha (1782-1814), and it lived in economic prosperity due to his control over resources, the flourishing of internal and external trade and political stability. However, the holding of the two international conferences (Vienna 1815 and Aux La Chapelle 1818) affected Tunisia during the reign of Ahmed Bey (1837-1855) who deprived Tunisia of its most important maritime resources by preventing its maritime jihad in the Mediterranean, which led to many problems in its economy and its entry into the cycle of political conflict and difficult economic conditions. Ahmed Bey began to modernize the army in exchange for spending a lot of money to meet the large expenditures of the army, so he turned To the large taxes on the population, and he developed the commitment system that burdened them, which contributed to the interest of a limited group represented by the Bey and his entourage, the obligated, and the number of beneficiaries from the application of that system while it was in control of the people, and did not take into account the economic and living conditions they are going through.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021. 11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

السياسة الاقتصادية لأحمد باي وآثارها على تونس(١٨٣٧-١٨٥٥)

أ.د مؤيد محمود حمد/ جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات

معاد إبراهيم محمد

الخلاصة:

كانت أوضاع تونس مستقرة في عهد حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤) وعاشت رخاء اقتصادياً واستقراراً سياسياً بفضل السيطرة على الموارد وازدهار حركة التجارة الداخلية والخارجية، إلا أنَّ انعقاد مؤتمري (فيَّنا ١٨١٥، واكس لاشابيل ١٨١٨) الدوليين قدا أثرا على تونس في عهد أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) فقد حرما تونس من أهم مواردها البحرية بسبب منع (القرصنة البحرية) الذي يطلق عليه في تونس بالجهاد البحري في البحر المتوسط، الأمر الذي أدى إلى مشكلات عديدة في اقتصادها ودخولها دوامة الصراع السياسي وظروف اقتصادية صعبة، وبدأ أحمد باي بتحديث الجيش مقابل صرف أموال كثيرة لسد النفقات

الكبيرة، فأتجه إلى فرض الضرائب الكبيرة على السكان، وطور نظام الالتزام الذي أثقل كاهلهم، وهو ما صب في مصلحة فئة محدودة تمثلت بالباي وحاشيته والملتزمين وعدد المنتفعين من تطبيق ذلك النظام الذي قد سلطَ على الأهالي، ولم يأخذ بالحسبان الأوضاع الاقتصادية والمعاشية التي يمرون بها .

الكلمات المفتاحية (الالتزام، اقتصاد، تونس، باي، ضرائب).

المقدمة

بعد وفاة حمودة باشا في أيلول ١٨١٤ واجهت تونس مشكلات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية، وأصبح الوضع الاقتصادي في تونس صعب جداً وأثر على السكان بصورة مباشرة، إذ شهد بدايات القرن التاسع عشر متغيرات عديدة، ولاسيما في أوربا واستفادت منه الدول الأوربية بعد مؤتمر فيّنا الذي انعقد عام ١٨١٥ الذي أذن بمرحلة جديدة لصالحها والعمل بالبحث عن أسواق جديدة لتصدير فائضها من الإنتاج الزراعي والصناعي والناتج عن الثورة الصناعية، فضلاً عن انعقاد مؤتمر أكس لاشابيل عام ١٨١٨ الذي كان من بين أبرز مقرراته وقف الجهاد البحري (القرصنة البحرية) لدول جنوب حوض البحر المتوسط مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد التونسي .

كانت تونس من بين أهم الأسواق، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط إذ كان القرن التاسع عشر بالنسبة تونس مدة تحول مع بداية العقد الثاني، وبذلك انتهت مدة الرخاء الاقتصادي لتونس وتراجع النشاط البحري بعد أن كان إحدى ورقات الضغط القلائل التي استند إليها النظام الحسيني خلال مراحل مهمة من الزمن لتحديد سياسته الخارجية آنذاك، وبدأت ملامح المعادلة الجديدة بين ضفتي البحر المتوسط تتضح للعيان بعد أن الزمت بلدان المغرب العربي بمعاهدات لم تكن لصالحها وتتالت أثرها الاتفاقيات غير المتكافئة والمؤثرة على حجم التحديات التي أصبحت تواجه تلك البلدان، وأهمها معاهدة آب ١٨٣٠ بين تونس وفرنسا التي كانت إحدى الحلقات المهمة في سلم التبعية والانحدار المتواصل، فهدفت الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية ورفع الأسواق التونسية أمام البضائع الأوربية، فضلاً عن منع باي تونس من الاحتكارات التجارية مما أدى إلى فتح البلاد التونسية أمام الغزو الرأسمالي والتجاري الأوربي، وهي مدة خسرت فيها تونس أهم مواردها المالية الخارجية المتأتية من الجهاد البحري ووقوعها في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية التي اجبرها للبحث عن حلول جديدة وموارد بديلة لتعويض الخسائر الناجمة عن هذا الانفتاح التجاري، وذلك بتدعيم نظامها الجبائي وإرساء قواعد جبائية جديدة في تلك المدة .

كانت اتفاقية آب ١٨٣٠ بين فرنسا وباي تونس حسين باي (١٨٢٤-١٨٣٥) بمثابة مهادنة لفرنسا التي احتلت الجزائر في تموز ١٨٣٠، فكانت الخشية من اجتياح فرنسي لتونس من ضمن الاحتمالات التي كانت تصب في حسبان حسين باي، فتم عقد هذا الاتفاقية مع فرنسا.

واجهت تونس تحدياً آخر وهو تدخل الدولة العثمانية في طرابلس في أيار ١٨٣٥ وإزاحة حكم الأسرة القرمانلية التي حكمت طرابلس ما يقارب ١٢٤ عام فاتجه بايات تونس إلى توطيد العلاقة مع

فرنسا، بوصف فرنسا الجار القوي عسكرياً لهم والحليف الأقرب لهم تحسبا لأي تدخل عثماني قد يزيل أسرتهم من الحكم كما حصل للأسرة القرمانلية، ولكن بايات تونس لم يأخذوا بالحساب أن احتلال فرنسا للجزائر يمثل بداية للتوسع الفرنسي في المغرب العربي والسيطرة الكاملة على حوض البحر المتوسط .

أمام تلك الأوضاع المعقدة تسلم أحمد باي الحكم في تونس عام ١٨٣٧ في ظروف اقتصادية صعبة، وبدأ بتأهيل وتحديث الجيش الأمر الذي جعله يحتاج إلى أموال كثيرة لسد النفقات الكبيرة للجيش فأتجه إلى الضرائب المتنوعة على الأهالي وركز فيها على نظام الالتزام الذي أثقل كاهل رعيته، وهو ما أحدث فجوة كبيرة مع رعيته،فكان نظام الالتزام الذي يتم من خلاله جبي الضرائب يصب في مصلحة فئة محدودة تمثلت بالباي وحاشيته والملتزمين وعدد من المنتفعين من تطبيق هذا النظام حين كان سيف مسلط على الأهالي لم يأخذ بالحسبان الأوضاع الاقتصادية والمعاشية التي يمرون بها .

جاء اختيار عنوان البحث السياسة الاقتصادية لأحمد باي وأثارها على تونس لكشف الغموض عن الأوضاع الاقتصادية في تونس في تلك المدة ولمعرفة تطبيق الإلية الإدارية لتطبيق نظام الالتزام لذلك ارتأيت الخوض في البحث في التنوع في نظام الالتزام.

قسم البحث على مقدمة وسبعة محاور وخاتمة جاء لتغطية الجوانب المهمة في الأوضاع الاقتصادية التي عاشها السكان في تونس في مدة حكم أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) تضمن المحور الأول سياسة نظام الالتزام الاقتصادي ودورها في جباية الضرائب وطبيعة هذه السياسة، وجاء المحور الثاني ملتزمو النشاط الحرفي والصناعي وتناول بشكل مفصل اللزم التي تخص الجوانب الحرفية والصناعية، واختص المحور الثالث بملتزمي النشاط التجاري وتطرق بالتفصيل على اللزم التي تخص هذا النشاط، وركز المحور الرابع على ملتزمو الخدمات وتطرق بشكل دقيق على ملتزمو هذا التوجه، وعالج المحور الخامس نشاط ملتزمو الضرائبية إذ تم التطرق بشكل تفصيلي على ملتزمو هذا النشاط، فيما تضمن المحور السادس الشروط الأساسية لنظام الالتزام وألية تطبيقه من خلال اتفاق مبرم بين الدولة المتمثلة بالباي وحكومته والشخص الملتزم يكون فيه تطبيق الاتفاق بكل فقرة تدرج فيه، فيما تناول المحور السابع بشكل تفصيلي طبيعة نظام الضرائب وأثاره السلبية على الزراعة في تونس.

أما الخاتمة فكانت حصيلةً استنتاجيةً لما احتواه البحث من أحداث مهمة .

أولاً: سياسة نظام الالتزام الاقتصادي ودورها في جباية الضرائب

كان لنظام الالتزام ويطلق عليه أيضاً اللزمة، مكانة متميزة في التأريخ الاقتصادي والاجتماعي لتونس خلال العصر الحديث وتمتد جذوره إلى أيام الدولة الحفصية خاصة مثل لزمة الأسواق، يقوم الملتزم بجمع الضرائب لصالح الخزينة والقائمون بالالتزام، أ ما مطالبون بدفع كل المبلغ الذي تم جمعه مقابل أجر معين أو شراء حق هذا المبلغ مقابل دفع مبلغ محدد إلى الخزينة، فالملتزم هو الذي يقوم بالمهمة التي توكل إلية من قبل الباي ضمن ا تفاق يحدد قيمتها المالية ويكون ذلك من خلال عقد يوقعه الطرفين الطرف الأول الملتزم والطرف الثاني الدولة[١].

يدل المفهوم اللغوي للزمة على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً، إذ يقال لزمة الشيء يلزمه وكلمة الالتزام تعني التكفل والتعهد: إذ يقال التزم فلان القرية والعشر وغيرها أي ضمنهما بمال معين يدفعه للحاكم بدل ريعهما، والالتزام بمفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللغوي، إذ هو يعبر عن اتفاق بين الطرفين يلتزم وفقه الملتزم أمام الحاكم بالتزامات محددة غير أن في هذه الحالة الطرف الأكثر أهمية هو الدولة بوصفها صاحبة جميع الضرائب التي يجمعها الملتزمون[٢].

فيكون فحوى هذا الاتفاق هو تعهد الطرف الثاني الملتزم بأداء معلوم للزمة نقداً كان أم عيناً مقابل أن تتعهد له الدولة بالسماح له بجمع ما يعود إليها وتحصيله من أداءات وضرائب فرضتها على السكان والأنشطة الحرفية والتجارية[٣].

أما الملتزمون وتصنيفاتهم فيكون على النحو الاتي :

ثانياً: ملتزمو النشاط الحرفي والصناعي

وينقسم على[٤]:

أ- ملتزم خيط الفضة والصاغة وهي من اللزمات الحضرية المهمة ألتي ارتبطت بقطاعات حرفية لتحويل المعادن الثمينة.

ب- ملتزم الصرافية، وقد ارتبطت هذه اللزمة بمهمة الصيرفة بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث إذ تشير بالأصل اللغوي الصرف أي احتمال أعمال الصرف بيع الذهب بالفضة أو فصل أو فصل العملة المحلية عن العملات الأخرى.

ج- ملتزم البطانات وهي واحدة من، أهم اللزمات لارتباطها بالشاشية (غطاء الرأس) وقد كان البطان المكان الذي يتم فيه دعك الشاشية لتلبيد صوفها وتصبح قابلة للتحويل.

د- ملتزم دار الجلد واتسمت هذه اللزمة بأن يدخل الجلد في صناعة السروج والبلغ والألبسة المختلفة إذ كانت هذه اللزمة توفر مداخيل كبيرة لخزينة الدولة.

هـ- ملتزم لزمة الشراب وهي كانت لزمة قديمة منذ نشوء الدولة الحسينية، إذ كان يطلق عليها بلزمة الخمر، وكان أغلب الملتزمون الذين يتولون هذه اللزمة هم من اليهود والنصارى.

و- ملتزم الصابون وهي من اللزمات الحضرية، إذ لا نجدها إلا بالمدن وارتبطت بصناعة الصابون التي تتطلب مستوى تقنياً من جهة والتصاقها بصناعة الزيت من جهة ثانية[٥]. والجدول الآتي يبين تطور قيمة عدد من اللزم الحضرية بين ١٨٣٩م و ١٨٤١

الجدول رقم (١)

يبنين تطور قيمة عدد من اللزم الحضرية بين ١٨٣٩م و ١٨٤١م[٦]

اللزم	القيمة عام ١٨٣٩م	القيمة لعام ١٨٤١م
ربع رأس الجبل	١٠٥٠٠ ريال	٢١٠٠٠ ريال
ربع بنزرت	١٨٠٠٠ ريال	٣٤٥٠٠ ريال
ربع القيروان	٩٢٠٠٠ ريال	١٢٠٠٠٠ ريال

ربع الدخان	٥٠٠٠٠٠ ريال	٥٠٠٠٠٠ ريال
خيط الفضة	٣٠٠٠٠ ريال	٤٠٠٠٠ ريال

المهم أن نظام الالتزام هو الذي مكن عدد من الأعيان المحليين من مواصلة تنقذهم داخل مناطقهم بغض النظر عن التغيرات التي طرأت في أعلى هرم السلطة، وأن السلطة الجديدة باعتمادها نظام اللزمة كآلية من آليات بسط النفوذ وتجميع أرباح الإنتاج وشتى أنواع المجابي من داخل تونس، تتمكن من تحقيق غايتها المتمثلة في الحصول على أكثر ما يمكن من المداخيل، ففي هذا الجدول أعلاه تبرز قمة التطور في اللزم الحضرية بصورة كبيرة، في عهد أحمد باي[٧] .

ثالثاً: ملتزمو النشاط التجاري

أ- ملتزم الأسواق: إذ كانت هذه اللزمة في إطار التجارة الداخلية، إذ كانت الأسواق التونسية تتميز بعراقتها، وكان الاعتماد والالتزام إلى عدد من الأسواق يرمي إلى غايات جبائيه بحتة فكانت الدولة تتخلص من الأعباء المالية والبشرية التي تتطلبها مسألة تنظيم ومراقبة تلك الأماكن الحيوية[٨].

ب- ملتزم الكمرك: وهي واحدة في اللزم المهمة وتكتسب أهميتها من الأنشطة التجارية الخارجية وقد استفادت تونس من موقعها كونها مطلة على البحر مما جعلها ممراً رئيسياً بين حوض البحر المتوسط، فكان لزام الكمرك يأخذ الرسوم المفروضة على الواردات، لأنَّ ضريبة التصدير تدفع لخزينة الدولة مقابل الحصول على رخص التصدير[٩].

ج- ملتزم رحبة الطعام: وتتعلق هذه اللزمة بالأماكن المخصصة بتجارة الحبوب إذ مثلت رحبة الطعام فضاء تجارياً لترويج إنتاج الأرياف، لذلك تواجدت في الغالب في أطراف المدن وهي مخصصة لبيع القمح والشعير وأنواع البقوليات كافة، ويتولى الملتزم استخلاص الأداءات
(تسديد أو دفع من الاستحقاقات الضريبية) المعهودة وبحسب ما يحدده عقد اللزمة[١٠].

د- ملتزم فندق الغلة والمقصود بها قيادة باب البحر أو لزمة باب البحر وهو سوق يشمل جميع المواد الغذائية والخضراوات والفواكه الصيفية والشتوية، وقد أصبح مكانه قرب أو جوار باب البحر إذ مثل فندق الغلة فضاء تجارياً متميزاً بالحاضرة فهو يضمن تموين السكان بالمواد الغذائية الضرورية التي تحتاجها من جهة ومنطقة تبادل بين الريفيين والحضر من جهة أخرى وتختص لزمة فندق الغلة بمدينة تونس الاداءات الموظفة على جميع المعاملات اليومية التي تتم بداخله وأصبحت هذه اللزمة من ركائز النظام الجبائي[١١].

هـ- ملتزم فندق البياض: وتعرف بلزمة فندق الفحم أو فندق البياض وتهتم بترويج الحطب والفحم وهي من المواد الرائجة في تونس إذ يمثلان المصدر الوحيد للوقود، وقد شهدت هذه اللزمة تطوراً ملحوظاً مرتبط ارتباطاً بمدد الإقبال على الفحم والحطب إذ بدأت هذه اللزمة بالارتفاع التدريجي، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في سكان العاصمة تونس وبالتالي زيادة حاجياتهم من مواد وضروريات كثيرة[١٢].

و- ملتزم الحوت: وتمثلت مهام ملتزم الحوت فرض رسوم يؤديها صيادو السمك على محصولهم بالرغم من ارتباط هذه اللزمة في أغلب الأحيان بدار الصناعة وتعني الترسخانة التي تعني بها عملية

إصلاح السفن، وانطلاقاً من هذه التسميات فإن هذه اللزمة لا تمثل نشاط الصيد البحري بسواحل تونس كافة، بل تخص فقط صيد الأسماك في كل من تونس وبنزرت[١٣].

رابعاً: ملتزمو الخدمات

أ- ملتزم وزن الفضة والذهب:-

تتمثل هذه اللزمة في وزن المصوغ المتداول في السوق والتحقيق من مدى نقائها وما تحتويه من ذهب وفضة إذ فرض على منتجي الصاغة ومروجيها وطبع مجوهراتهم بصفة رسمية خاصة، وأن ظاهرة الغش كانت شائعة في ذلك القطاع المربح[١٤].

ب- ملتزم العلامات والمواشط

وتخص هذه اللزمة نشاطاً موسمياً يرتبط بإقامة الأفراح وإحياء الحفلات في عدد من المناسبات منها: الزفاف والختان وغيرها وتمارس الفرق النسائية التي تحيي شتى الحفلات العائلية، ولاسيما زفاف البنت وتشمل هذه اللزمة الماشطة وهي التي تتكفل بتزيين العروس استعداداً للزفاف، والعلامات وهي التي تغني وترقص في المناسبات العائلية.

ج- ملتزم الطبالة والأفراح

تعد لزمة الطبالة والأفراح من اللزم الحضرية التي اقترنت بأنشطة متصلة بالأفراح والاحتفالات في العديد من المناسبات مثل: الزواج والختان وأصبحت في زمن أحمد باي تستعمل الآلة الموسيقية الشعبية، وكانت فرق مختصة في هذا المجال وترتبط بها لزمة الأفراح وهي بمثابة فرق تحيي حفلات متنوعة وفي مناسبات مختلفة مع إن هذه اللزمة لم تكن مرتفعة، لكنها

كانت منتشرة في أنحاء تونس كافة تقريباً[١٥].

خامساً: ملتزمو الضرائبية

أ- ملتزم الرمانة: تعد لزمة الرمانة عريقة جداً فهي ارتبطت ببيع المنتجات التي اعتمدت الميزان وهي لزمة لمراقبة الموازين والمكاييل فهي ارتبطت بمبيعات المنتجات التي تعتمد على الميزان[١٦].

ب- ملتزم جرة الزيت

وكانت هذه اللزمة منتشرة في المناطق التي اشتهرت بغراسة الزيتون واهمها إنتاج الزيوت بجهة الساحل، ويقوم الملتزم باستخلاص رسوم محدد عينية ونقدية على بيع وترويج الزيوت في منطقة وأصبحت في زمن أحمد باي تسمى لزمة الصاع، وقد شهدت تطوراً كبيراً لتصبح من أهم المداخيل التي توفرها اللزم في هذه المرحلة، وقد ارتبط ذلك بأهمية هذه المادة في التجارة الخارجية لتونس وهو ما جعل أثرياء التجار والملتزمين يتسابقون للاستحواذ على مراقبة هذا النشاط ومشاركة الدولة في الأرباح التي تجنيها[١٧].

ج- ملتزم قياس الخضرة:

وترتبط هذه اللزمة بصفة عامة بالخضر الصيفية والشتوية المتنوعة التي كانت زراعتها منتشرة كثيراً في أغلب مناطق وضواحي تونس، إذ شكل زراعة الخضر نشاطاً رئيساً في اقتصاد قرى السواحل الشرقية

وهي مرتبطة باستهلاك المدن المجاورة، ومن هذه المكانة المتميزة في زراعة الخضر قام أحمد باي بفرض أداءات على منتجي الخضر، وكانت قيمة الأداء قد اقترنت بمقدار المساحة المزروعة، لأن من الصعب جداً مراقبة حجم المحاصيل بدقة[١٨].

د- ملتزم قيادة الغابة:-

وهي سميت بلزمة غابة زغوان[١٩] ولزمة التسمية غابة الوطن وغيرها من المناطق منتجة للزيتون فتكون باختصاص الغابة أو المنتوج الرئيس، بها فنجد لزمة غابة زيتون تونس أو لزمة غابة زيتون طبرية أو لزمة غابة زيتون زغوان.

هـ- ملتزم عشر الجبل وزكاتهم وحكر البرانية:

تهتم هذه اللزمة داخل مدينة سوسة[٢٠] تتكون من أهل الجبل ومضمون هذه اللزمة عبارة عن العشر من صابة القمح والشعير والزكاة والأداء الشرعي المترتب على المواشي وضريبة أخرى وهي حكر البرانية وهي عبارة عن أداء على الأراضي الموات (البور)التي جعلت منها اليد العاملة أراضي صالحة للزراعة بعد الاهتمام بها من قبل فئة من النازحين إلى هذه القرية الجبلية.

و- ملتزم الحزوبة:-

وهو أ داء حزوبة الاكرية وهو قانون وظف على الأبنية التي تم كرائها وشمل الإجراء العاصمة تونس وأكبر المدن القيروان وصفاقس[٢١] والمنستير[٢٢] وسوسة واقدم الدفاتر المتصلة لهذا الأداء تعود لعام ١٨٤٧ وهو يحتوي على اكرية الرباعات(أجور الأبنية) بتونس وبه ذكر للمالكين والمال المدفوع وهو مبوب بحسب أنواع العقارات منازل ودكاكين وطواحن وفنادق وحمامات وغيرها[٢٣].

سعى أحمد باي إلى البحث عن وسائل أكثر نجاعة لجمع الضرائب لغرض زيادة مداخيل الدولة، لاسيما وأن مشروعه الإصلاحي كان يتطلب نفقات كبيرة، لذلك حاول الاهتمام بجمع الضرائب وإقرار لزم جديدة مثل : (لزمة الصابون الطري) وتعميم العمل بالالتزام الذي عرف انتشاراً كبيراً في عهد أحمد باي في إطار مركزيه الدولة وأحكام المراقبة على الأنشطة الاقتصادية الحضرية، إذ تم تعميم العمل بلزمة المحصولات واحتكار بيع عدد من المواد وترويجها مثل: الدخان (التبغ) إذ حصر بيع الدخان بحيث إلا الدولة ولا يشتريه غيرها من أهل زراعته وسعر أنواعه في الشراء من الفلاح وسعر بيعه[٢٤]. والجدول الآتي يبين في تطور قيمة لزمة الدخان بمدينة تونس.

الجدول رقم (٢)

يبين تطور قيمة لزمة الدخان بمدينة تونس[٢٥]

القيمة	اللزمة	العام
٥٠٠٠ ريالات	لزمة الدخان بتونس	/١٧٧٢م
١٩٠٠٠ ريالات	لزمة منقالة العطارين ومنقالة باب البحر وما تبعها ولزمة الدخان والخنادق بتونس	/١٧٧٧م
١٥٠٠٠ ريالات	لزمة الدخان والمناقل والشوارع بتونس	/١٧٧٩م
١٣٠٠٠٠ ريالات	لزمة الدخان بتونس	/١٨١٣م

٧٠٠٠٠ ريالات	لزمة الدخان الأحمر والأخضر بتونس	/١٨٣٩م
٥٠٠٠٠٠ ريالات	لزمة بيع الدخان وشرائه لمدة عامين	/١٨٤٠م
٨٠٠٠٠٠ ريالات	لزمة الدخان	/١٨٤٣م
٢٤٣٠٠٠٠ ريالات تونسية صغرى	لزمة الدخان بالحاضرة وأعمالها (٣ أعوام)	/١٨٧٧م
٩٧٥٠٠٠ ريالات	لزمة الدخان	/١٨٨١م

ويشير هذا الجدول إلى أن تطور تجارة الدخان قد شمل فضلاً عن القيمة المالية لهذه اللزمة تطوراً في الوظائف المصاحبة لهذه اللزمة تماشياً مع ارتفاع قيمتها المالية وأهميتها الاقتصادية إذ كانت لزمة الدخان تسدد مع لزمة المنقالة والخنادق ثم تحولت فيما بعد إلى لزمة الموازين مع إمكانية فصلها ثم جرى التخصص في عمليات البيع ليكون موجهاً أساساً للدخان الأحمر والأخضر فقط.

وبدءاً لما تمثله هذه اللزمة من عبء إداري في التصرف والمتابعة، فضلاً عن رغبة سلطة الإشراف في الحصول على كميات مالية مرتفعة لتصريف شؤونها فإنه تم الترفيع في مدة أجرة لزمة الدخان من عام إلى عامين ثم إلى ثلاث أعوام في مرحلة متأخرة (النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، مثلما يشير إليه الجدول فكانت هذه اللزمة أموالاً كبيرة.

سادساً: شروط نظام الالتزام وألية تطبيقه

مكّن نظام الالتزام عدداً من الأعيان المحليين في مواصلة نفوذهم داخل مناطقهم بغض النظر عن التغييرات في قيادات السلطة، إذ كان اعتماد نظام اللزمة كألية من أليات بسط النفوذ وجمع فوائض الإنتاج وشتى أنواع الضرائب من دواخل تونس لتتمكن من تحقيق غاياتها المتمثلة في الحصول على أكبر ما يمكن من المداخيل، إذ إنَّ كل هذه اللزم تذر بأموال كبيرة لتونس المتمثلة بالباي وحاشيته.[٢٦]

تبرز أهمية الملتزم في الاقتصاد التونسي بوصفه أداة وصلٍ أو تاجراً وسيطاً بين الخاضعين للضرائب وبين الدولة التي تمكنه من جني أرباح مالية تخوّل له نفوذاً كلما تنوعت أنشطته، وبما انه المشرف المباشر على ضمان جزء من المداخيل المتأتية للدولة من الضرائب والاداءات الأمر الذي يجعل الدولة في حاجة هؤلاء الملتزمين فتسعى إلى مساعدتهم على حسن سير عملهم أن تعرضوا إلى بعض العراقيل ويرتبط ذلك بأهمية ما توفره اللزمة من مداخيل إلى الدولة ولعل حرص أحمد باي على ترسيخ نظام الالتزام على أسس سليمة وتثبيت قواعده للتوصل إلى تطبيقه بطرق مثلى يشمل كل الأنشطة الخاضعة للاداءات والتي يعود إليها احتكارها ولاشك أن هذا التدعيم قد اسهم في تثبيت إيرادات اللزمة بصفة فعلية ويمكن القول أن هذه الأهمية تفسر تنوع شروط تولي اللزم وتتلخص هذه الشروط في التالي[٢٧]:

١- رغبة أصحاب المال في تولي اللزم من خلال التقدم للمشاركة في المزايدة التي تعدَّ أساسية في تحديد قيمة اللزمة.

٢- رغبة الدولة في الاستفادة المالية لأنها مصدر دخل مهم لها كما هو الشأن إلى لزمة دار الجلد ولزمة البطّان(السرج وهو حزام يشد تحت بطن الجمل أو الفرس).

٣- القدرة المالية والنفوذ للتحالف مع الدولة لتولي مثل هذه اللزمات، فضلاً عن قدرة الإدارة والتسيير والتنظيم والمراقبة لأنشطة متصلة بالنفوذ السياسي والإداري للدولة.

٤- أما أبرز شروط عقد الالتزام هو ما توفره اللزمة من مداخيل للدولة ومدى تواتر هذه المداخيل وهو الهدف الرئيسي الذي من أجله تم اعتماد الالتزام، وترتبط المدة بمدى قدرة اللزام على الإيفاء بتعهداته تجاه الدولة[٢٨].

مع وصول أحمد باي إلى الحكم عمل على القيام بالإصلاحات التحديثية العسكرية والإدارية والمالية إلا أنَّ النظام الجبائي القديم لم يعد يتماشى مع المتطلبات الجديدة للدولة، لذلك عمل على إرساء نظام جبائي جديد يوفر إيرادات مهمة لصالحها وتم تعويض ذلك بقيمة جبائيه جديدة اعتمدت أساساً على نظام الالتزام واحتكار الدولة ومن أبرزها لزمة دار الجلد ولزمة الملح ولزمة الجيش ولزمة الدخان، فضلاً عن قائمة شملت المحصولات التي وقع ترتيبها في العاصمة، ونظراً لحاجة الدولة إلى المال للقيام بالإصلاحات تم تعميم ضريبة المحصولات على جميع الأسواق التونسية وهي جملة من الإجراءات شملت هذا الأداء، فضلاً عن اللزم والقانون على الزيتون والنخيل بجهة الساحل[٢٩]، فكانت لزمة الدخان من أهم المجالات التي أسهمت في تكوين حركة مالية ونشيطة في تونس ولها عدة فاعلين، وهم :السلطة السياسية والملتزمين وشبكة التجار ولزامة البلدان والتجار الأجانب ومن ورائهم قنصليات الدول الأجنبية[٣٠].

أما الإصلاحات في تونس فكانت بحاجة إلى أموال، فاتخذ مصطفى خزندار[٣١] وزير المالية سياسة اقتصادية جديدة، وهي سياسة الإقراض لعدد من التجار الصغار ألذين كانوا يرغبون في ممارسة النشاط التجاري، وكان الهدف منها للحد من سيطرة التجار الأوربيين على السوق التونسية وكانت سياسة مصطفى خزندار يريد منها أن يقسم معهم الأرباح مناصفة، وقد قام بإقراض مبالغ مالية مهمة إلى عدداً من الأشخاص القياد الذين تتمثل مهامهم الأساسية في قبض واردات الدولة من الضرائب في القيروان بهدف السيطرة على نفوذه الاقتصادي بتونس، أمام سياسة الاقتراض الداخلية والاحتكار التجاري للزمات، قام مصطفى خزندار بتكوين شركة تجارية عام ١٨٤٣ بالاشتراك مع محمود بن عياد[٣٢] بعد سيطرة الأوربيون على المعاملات التجارية في تونس وأصبحوا يزودونها بجميع حاجياتها من الدول الأوربية وللحد من التغلغل الرأسمالي الأوربي شجع أحمد باي الوزير مصطفى خزندار على تكوين شركة تجارية، وقد قام الأخير بالاقتراض لتأسيسها برأس مال تجاوز ال٢٠ مليونٍ ريال وتم اقتراض نصف المبلغ من شركة الإخوة باستري بمرسيليا[٣٣] ، ولم يكن مصطفى خزندار قادراً على توفير كامل المبلغ التجأ إلى مشاركة اللزام الأول في تونس محمود بن عياد لتكوين هذه الشركة التجارية التي كانت مهمتها توريد البضائع التي تحتاجها البلاد سواء متطلبات الأسرة الحسينية أو السوق المحلية، وقد كانت الغاية من تأسيس هذه الشركة للحد من احتكار الأوربيين للسوق التونسية والحد من ارتفاع أسعار المواد للحفاظ على نوع من التوازن داخل السوق المحلية حتى لا يؤدي ذلك إلى إفلاس التجار التونسيين الذين كانوا عاجزين عن منافسة نظرائهم الأوربيين، فكان لجوء مصطفى خزندار إلى الاقتراض من (شركة الأخوة باستري) وهي شركة تجارية فرنسية، مرده لمعرفته بهم نظراً لتعامل هذه الشركة مع الدولة، وقد استغل مصطفى خزندار تعامل الدولة مع شركة الأخوة باستري ليوطد علاقته بهم، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه الشركة هي

التي تسهر على تزويد مصطفى خزندار بالمواد الضرورية التي يحتاجها سواء لبناء قصوره أو بيعها على الدولة، ومثلت هذه الشركة النواة الأولى لعملية الفساد وعملية الضرر بالاقتصاد التونسي[٣٤].

كان تأسيس الشركة هي القاعدة الأساسية التي أستند عليها نفوذ الوزير مصطفى خزندار المتزايد بالتعاون مع الملتزم الأول في تونس محمود بن عياد وهو الصديق الحميم لأحمد باي،إذ بدأ الفساد المالي يستشري أمام متطلبات الباي الشخصية والمشاريع الاقتصادية التي فاقت وتجاوزت الاقتصاد التونسي، وتزايد في نفوذ وثروات مصطفى خزندار ومحمود بن عياد تاركين الشعب التونسي يأن من الضرائب الفادحة التي فرضت عليه من قبل الباي .

سابعاً : نظام الضرائب وأثره على الزراعة في تونس

بعد أن احتلت فرنسا الجزائر في تموز ١٨٣٠ لم يعد طريق القوافل بين تونس ووسط أفريقيا سالكاً وزادت من الأمر سوءاً المعاهدة التي عقدها حسين باي[٣٥] مع فرنسا في آب ١٨٣٠ بعد احتلال فرنسا للجزائر التي قضت بالتزام الحكومة التونسية بعدم المتاجرة ومعاملة التجار الفرنسيين كما يعامل التجار التونسيون في بلادهم الأمر الذي عرض التاجر التونسي لأضرار فادحة وجعل الفلاح التونسي يقع تحت رحمة التاجر الأجنبي بصورة مباشرة وتبع ذلك تهريب العملة التونسية وتهريب الذهب إلى خارج البلاد فمنذ ذلك الحين هيمن الفرنسيون بوجه خاص على الحياة الاقتصادية وأصبح يعيش في تونس شعب آخر من الفرنسيين تحت حماية القنصل الفرنسي[٣٦].

زاول سكان المدن التونسية الحرف والتجارة الداخلية بأشكالها البسيطة في حين سيطر الأوربيون على التجارة الخارجية، أما سكان الريف فكانوا في عزلة تامة داخل قراهم ومزارعهم واستعملوا أدوات وأساليب أجدادهم البدائية في الزراعة وخضعوا لنظام أقرب ما يكون إلى الرق، أما الفئة الثالثة من سكان تونس وهم البدو فكانوا يساعدون أهل الريف في أعمالهم الزراعية ولاسيما وفي الحصاد، واعتاد هؤلاء الفرار إلى أعماق الصحراء كلما زادت الدولة من ثقل ضرائبها عليهم أو تعرضت البلاد إلى الجفاف إذ كان الاقتصاد التونسي قائماً على الزراعة والملكية الصغيرة وتربية الماشية، وكان ذلك الاقتصاد الزراعي البسيط يفي بحاجات المجتمع المقتصرة على الاستهلاك وضروريات الحياة، ولكن تدفق البضائع الأوربية المصنعة وغزوها للسوق التونسية ترك أثاره السلبية على زراعتها التقليدية وصناعتها الحرفية وتجارتها البسيطة[٣٧].

كان العمل الزراعي في تونس ينفذ بأساليب وبأدوات والآلات عتيقة امتلكها الفلاحون وتوارثوا طرقها منذ القدم ولم يعتني الفلاح التونسي بأشجاره العناية الصحيحة وكان الفلاح في مناطق زراعة الحبوب يهيئ أرضه بحراثة أولية في بدايات شهر تشرين الأول إذ بدايات سقوط الأمطار مستعملاً المحراث الخشبي الذي تجره الابل أو الخيول ويقوم بزراعتها وقت نزول الأمطار في أواخر الشهر وبعد الحصاد تفتح مساحات الأرض لرعي المواشي فيتم بذلك تسميدها بطريقة طبيعية[٣٨].

على الرغم من أن الأرض في تونس خصبة والمراعي جيدة، ولكن كميات الأمطار كانت متغيرة فكان انهمارها يعني تحسن مستوى العيش وشحتها وانعدامها يؤدي إلى وقوع مجاعات، فضلاً عن عامل

السياسة الضريبية القاسية التي اتبعها أحمد باي التي ولدت عامل ضغط إضافي على الفلاح، كان الإنتاج الزراعي ضعيفاً لأسباب كثيرة أبرزها تعرض الفلاح للظلم والاستغلال على يد الإقطاعي والملتزم وأتباعه وعدم تدخل الدولة لحمايته بل اشتركت ضده ووفرت للملتزمين والإقطاعيين القوة لإخضاع الفلاح واستغلاله أبشع استغلال(٣٩).

لم يستثنى أ حد من تعسف واستغلال الدولة حتى كبار المزارعين الذين كانوا يمنحون الأراضي لزراعتها ليكتشفوا أنها غير خصبة ويبذلوا مجهوداً تاماً وينفقون الأموال لجعلها صالحة للزراعة ويزداد الأمر صعوبة وتعقيداً مع الضرائب التي تفرض عليهم، فضلاً عن النقص في الأيدي العاملة، بسبب التجنيد بشكل غير المنظم والمدروس، إذ أدت تلك الأسباب إلى ضعف الإنتاج الزراعي، فضلاً عن أنها سببت اضطراب اقتصا دي لتونس، لأنها اعتمدت اعتماداً كلياً على الموارد الزراعية(٤٠).

كان من أهم العوامل الرئيسة التي تسببت في تأخر الفلاح والمجتمع الريفي في تونس بشكل عام هو ثقل النظام الضريبي، إذ اسهم هذا النظام بتدعيم فئات مرتبطة بالدولة، ولاسيما فئة الملتزمين من القياد وكبار الأعيان، وضاعف رجال الدولة ذلك الضغط على الفلاح باقتحامهم الأرياف والبوادي بطريقة لا تختلف عن السلب والنهب وقاوم الفلاحون إجراءات أحمد باي بطرق مختلفة نتج عنها اختلال الأمن وكثرة البداوة، بسبب هرب الأسر التي كانت تزاول الزراعة إلى أعماق الصحراء، بسبب ثقل الضرائب على كاهلهم(٤١).

كان من أبرز تلك الضرائب قانون الزيتون، إذ أكد أحمد باي أن سبب إصداره لهذا القانون هو لحرصه على مصالح الرعية وحفظ أموالهم بسبب، ما رأى من الضرائب السابقة من ظلم للفلاح والدولة معاً، لأنَّ الضرائب السابقة شجعت المكلفين بجمعها على خيانة بيت المال وهو بذلك اتخذ الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة في خدمة شعوبها، وقال:" **إن كل ما نأخذه ندفعه في مصالحهم**"(٤٢) .

كان هذا الكلام في الظاهر فقط على الرغم من إعفاء أحمد باي مدن الساحل من الضرائب الكثيرة والمتنوعة التي ألزمتهم بدفعها حكومات البايات السابقين ووضع بدلاً عنها ضريبة واحدة فقط وهي نسبة أداء العشر التي "**سميت بقانون الزيتون**"(٤٣).

اكتشف الفلاحون داخل تونس بعد مدة قصيرة أن القانون الجديد أشد ظلماً وإجحافاً من كل تلك الضرائب التي تم إلغائها من قبل أحمد باي مجتمعةً وعدوه خيبة أمل حقيقية، وقد فرض القانون على مالكي أشجار الزيتون في الساحل والزم بتطبيقه على أهل سوسة على اختلاف أصنافهم ووظائفهم وأوصافهم وعامتهم وأ شرافهم، إذ فرض أحمد باي ضريبة نقدية على كل شجرة زيتون سواء أثمرت أو لم تثمر إذ يدفع مالكها للدولة ضريبة كل ستة أشهر وقسم المكلفون بالدفع على ثلاث أصناف صنف عال يدفع عن كل شجرة ريالاً واحداً و١١ ناصرياً، وصنف متوسط يدفع ربع ريال وخمسة نواصر، وصنف أدنى يؤدي ١٢ ناصرياً، إذا امتنع أحد المالكين عن الدفع فإن القانون يجبره على دفع نصف ريال غرامة على كل عشرة ريالات، ومن لا زيتون له فلا قانون عليه(٤٤).

ونتيجة فرض ضريبة الزيتون ابطل أحمد باي ضرائب عدة كان أهمها ضريبة عشر الزيتون لما فيها من تعسف الوكلاء في اختيار الجيد الصافي، وقد تكون فيها العشرة اثني عشر أو خمسة عشر وبهذه الضريبة يكون الفلاح أقرب إلى الفقر بوقت قصير، لأن أرض تونس عشرية لا خراجية، لأنها غير مروية، وأسقط قانون الزيتون وضريبة الصاع، وأسقط العشر ريالات التي كانت مرتبة عن كل ماشية. (٤٥)

قابل أحمد باي علماء سوسة والمهدية(٤٦) وصفاقس بعد أن حسب الضريبة على أشجار الزيتون وتم إبلاغهم بمقدار المال الذي يتوجب عليهم دفعه للدولة فصدم هؤلاء مما سمعوا وما فيه من المبالغة في ضخامة دفع الضريبة ودفع الغضب بأحدهم إلى القول على مسمع من الباي أنهم لا يستطيعون دفع تلك المقدار من المال والأفضل أن يأخذ الباي الزيتون كله فغضب الباي من كلامه وأمر بسجنه وخرج الباقون عاجزين عن التكلم من كثرة الخوف(٤٧).

كانت محتوى هذه الضريبة بأن يدفع الفلاح ضريبة القانون نقداً مقابل ما في حقله من أشجار الزيتون وبما أن القياد ونوابهم لا يتسلمون راتباً من الدولة فكانوا يعوضونها من خلال العمليات السرية المسماة بالاتفاق، فضلاً عن أن قانون الزيتون كان ظالماً وفيه مخالفة للشريعة الإسلامية وأنه جاء في غير أوانه بالنسبة إلى حال السكان ووضع البلاد، وكان على الملتزم الذي اتصف بالقساوة أن ينفذه على الفلاحين بشتى الوسائل وهو بطبيعة الحال لا يستغني عن أرباحه مهما كانت ظروف الفلاح سيئة في تلك الأثناء وأمام هذا الضغط الكبير على الفلاح من قبل أحمد باي وحاشيته، لم تثمر أشجار الزيتون، بسبب الظروف الطبيعية فأضطر قسم كبير من الفلاحين إلى بيع الزيت بطريقة السلم وهي: بيع محصول الأشجار قبل أن تثمر بأسعار بخسة للتجار الأجانب وعمد قسم آخر إلى الاستدانة بالربا لدفع ما عليه ومن أقفلت في وجهه تلك الأبواب لجأ إلى القنصليات الأجنبية محتمياً بها، وقد اتبعت الدولة أسلوب المجاملة مع شيوخ ورجال القبائل القوية أو حتى العاصية منها فكانت تعفو عنهم ولا تأخذ منهم الضرائب مقابل عدم التعرض لموظفيها فيما كان غيرها من القبائل أن يؤدي ضريبة مضاعفة ولم تكن الضرائب موزعة توزيعاً عادلاً، إذ فرضت على الفئات الفقيرة والكادحة من السكان في حين تملص منها الأثرياء بتقديم الرشى لجباة الضرائب ووجهاء القصر وشمل الإعفاء بصفة خاصة كبار الفلاحين والمقربين من الباي(٤٨).

مارس أعوان أحمد باي أنواعاً أخرى من أعمال الظلم بحق الفلاح منها طريقة الكيل عند احتساب الضريبة وهي في الواقع ليست سوى عملية نهب لمحاصيله وحبوبه التي تعب وأجتهد في زراعتها ثم حصدها وكسدها على الأرض لتأخذ الدولة منها فكانت طريقة غير عادلة إذ إنَّ طريقة الكيل تلك يصبح الربح فيها نصفاً وأحياناً أكثر لصالح الدولة والملتزم وقد اعلم الباي بما كان يفعله موظفوه مع الفلاحين، ولكنه لم يحرك ساكناً ولم يكن أمام الفلاح ما يفعله إلى أن ينظر فقط وماله يتبدد أمامه دون أن أي رد فعل خوفاً من جور السلطة نتيجة لهذه السياسات انهارت الزراعة في تونس وأهمل الفلاح أرضه ولم يعد يزرعها(٤٩).

بالمقابل كان الأوربيون المقيمون في تونس وهم من ذوي الخبرة والمعرفة في استعمال الوسائل الحديثة في زراعة الأرض، بعيدون عن سلطة الدولة إذ حققوا نجاحاً كبيراً في هذا المجال أدى زيادة الإنتاج وجنوا منه أرباحاً جيدة وشرعوا بوضع أيديهم على مجمل الإنتاج من الزيتون بوجه خاص واحتكروا تجارته، أما الفلاح التونسي فكان يعصر زيتونة بمعاصر قديمة ثم يجري بيعه زيته للأجانب، وكان هؤلاء هم من يتولون تعبئته وتصديره للخارج ويستحصلون على أفضل الأرباح منه(٥٠).

الخاتمة

١- مكن نظام الالتزام رجال أعمال جمعوا ثروات مالية بفضل أنشطتهم الاقتصادية من استثمارها في شراء اللزمات المتنوعة، هذا وقد كانت التجارة مصدر ثروة أغلبهم وهو ما مكنهم من الانخراط في هذه الخدمة وتوظيف إمكانياتهم وخبراتهم للتقرب من السلطة وكسب ودها من جهة واقتحام ميدان اللزمة بكثافة من جهة ثانية وتعدَّ اللزمة باختلاف أنواعها وأصنافها مكملة للنفوذ المالي ومدعمه له خاصة إ ذا ما تعلق الأمر باللزمات الكبيرة المرتبطة بالاقتصاد النقدي والسوق التجاري .

٢- يعد محمود بن عياد من الشخصيات التجارية المهمة في تونس التي اشتهرت في نهايات النصف الأول من القرن التاسع عشر إذ أتسع مجال فعله بالتوازي مع أتساع ثروته إذ يعد مثالاً لفئة الملتزمين الذين يمتلكون استراتيجية الربح وتحقيق التراكم المالي وهو يمثل عددا من الفئات الاجتماعية المنتفعة من نظام الالتزام غير أن هذه الأهداف كانت رهينة التقرب من السلطة المتمثلة بشخص الباي، وقد تمكن من بسط نفوذه المالي والإداري في أنحاء تونس كافة وساعده في ذلك العديد من الدعائم وتمكن من استعمال جميع السبل المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى أهدافه وتحقيق غاياته، وقد تمكن من أن يكون من الأثرياء الأوائل بفضل دعم الباي له.

٣- أفرز نظام الالتزام انقساماً كبيراً بين الباي وحاشيته من الوزراء والملتزمين والمنتفعين من نظام الالتزام وبين الأهالي من السكان الذين عانوا من فرض الضرائب الباهظة الأمر الذي أدى إلى ترك الزراعة، لأنها لم تعد تجني بنفع لهم بل أصبحت وبال، عليهم بسبب الضرائب العالية المفروضة عليهم، فضلاً عن الطرق التعسفية التي يتم استيفائها منهم.

٤- سبب نظام الضرائب المجحف الذي كان متبعاً ويلات وآلام، للأهالي في تونس وانهكهم، بسبب مجهودات التحديث الواضحة والأنفاق الكبير عليها من قبل أحمد باي التي كانت نتائجها مخيبة للآمال، بسبب القصور السياسي وعدم وجود بعد نظر في أدارة الدولة، وهشاشة المشاريع التحديثية وعدم الأخذ في الحسبان أن مشروع التحديث في تونس هو أكبر من قابلية تونس الاقتصادية.

الهوامش

(١) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث ١٧٠٥- ١٨٥٦، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تونس، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٩، ص٦٩- ٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٩- ٧١.

(٣) روباز بنشفيك، تعريب: حمادي الساحلي، تأريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج٢، ص٢٠٩- ٢١١.

(٤) عثمان البرهومي، المصدر السابق، ص١١٦-١٢٩؛ حسين بوجرة، الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية بالعهد التركي، تونس، ١٩٩٠، ص٣٩- ٤٠.

(٥) أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩، ج٤، ص٣١.

(٦) عثمان البرهومي، المصدر السابق، ص٩١.

(٧) أحمد بن مصطفى: وهو أحمد باي عاشر بايات تونس بن مصطفى باي ولد في ٢ أيلول ١٨٠٦ عاش في قصر باردو تعلم عدة لغات عندما تولى أبوه مصطفى باي الحكم عام ١٨٣٥ أصبح قائداً للجيش ومتنفذاً وصاحب قرار في تونس تمكن من إزاحة خصمه شاكير صاحب الطابع وقتله وكان فكره يهدف إلى استقلال تونس بشكل نهائي عن الدولة العثمانية أصبح بايا على تونس، في١٠ تشرين الأول عام ١٨٣٧ إذ قام بعدة إصلاحات عسكرية وسياسية وأراد أن يضع تونس في مصاف الدول المتقدمة إلا أنَّ الأزمة المالية التي عصفت في تونس عام ١٨٥٢ قضت على أحلامه في مشروعاته شارك مع العثمانيين في حرب القرم عام ١٨٥٤، توفي في ٣٠ إيار ١٨٥٥، للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص١١-١٦٦.

(٨) إبراهيم السعداوي، لزمة الأسواق بالإيالة التونسية خلال العهد العثماني، المجلة التأريخية المغاربية، عدد ١٣١، ٢٠٠٨، ص١٦١- ١٦٣.

(٩) عثمان البرهومي، المصدر السابق، ص١٤١- ١٤٣.

(١٠) عثمان البرهومي، تطور نظام الالتزام بالإيالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٩، ص١٢٤- ١٢٥.

(١١) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري، ص١٤٩- ١٥٢.

(١٢) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٢- ١٤٥، ١٦٥- ١٦٧.

(١٣) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري، ص١٥٧- ١٥٩.

(١٤) عثمان البرهومي، تطور الالتزام بالإيالة التونسية، ص١٣٤- ١٣٦.

(١٥) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري، ص١٦١- ١٦٤.

(١٦) أبو عبد الله ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تونس، المكتبة العتيقة، ١٩٥٧، ص٢١٧.

(١٧) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص٣١.

(١٨) أبو عبد الله ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(١٩) زغوان: مدينة تونسية تقع في شمال الغربي تبعد ٥٠ كم جنوب العاصمة تونس، وهي مركز ولاية زغوان، وتعرف مدينة زغوان بمناظرها الطبيعية وحماتها الساخنة، تقع على ربوة متصلة بالجبل الذي تنبع منه عدة عيون، شجعت على الاستقرار بها بمر العصور التاريخية، ومازالت زغوان تحافظ على التأثيرات الأندلسية في الحلي والألبسة. آمنة إبراهيم أبو حجر، موسوعة المدن العربية، عمان، دار أسامة للنشر، ٢٠٠٢، ص٨٨-٨٩.

(٢٠) سومة: مدينة تونسية تقع على بعد ١٤٠ كم جنوب العاصمة تونس وتقع وسط السواحل الشرقية لتونس كانت تعرف بالقدم بجوهرة الساحل، أبرز معالم سومة قصر الرباط الذي بناه ابراهيم بن الأغلب، تشتهر سومة بمحاصيلها الزراعية الهامة كزراعة الكروم والزيتون والحمضيات والرمان والتين وغيرها من المحاصيل الزراعية التي لها أهمية كبيرة في تونس. المصدر نفسه، ص٩١-٩٢.

(٢١) صفاقس: مدينة تونسية تقع على الشاطئ الشرقي جنوب خليج قابس في مكان بلدة تبرورة القديمة وأنشئت المدينة على مسطح في الأرض، وتعد عاصمة الجنوب التونسي على الرغم من وقوعها وسط البلاد فهي ثاني أكبر المدن التونسية في المساحة وفي عدد السكان وتعرف بنشاطها الثقافي، وتعد مركز اقتصادي مهم. وتشتهر صفاقس في ز راعة الزيتون. شفيق غربال، تونس الخضراء، مصر، مطبعة المعارف، د.ت، ص١٢٦-١٢٧.

(٢٢) المنستير: مدينة تونسية ومركز ولاية المنستير تعد واحدة من أهم مدن تونس تبعد نحو ٢١ كم عن سومة و٨٠ كم عن القيروان وهي منتجع سياحي مهم ومركز تعليمي بارز، حافظت المنستير على اسمها اللاتيني المعرب والدال على مكان التعبد. آمنه إبراهيم أبو حجر، المصدر السابق، ص١٠٨-١٠٩.

(٢٣) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري، ص١٧٢- ١٧٤.

(٢٤) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص٣١.

(٢٥) محمد الحبيب الخضراوي، المال والثروة في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر الممارسات والتمثلات، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تونس، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٢، ص١١١.

(٢٦) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري، ص٩٠- ٩١.

(٢٧) أبو عبدالله الوزير السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تونس، الشركة العامة للتوزيع والنشر، ج٢، ١٩٧٠، ص٣٧٢.

(٢٨) عثمان البرهومي، اللزم والمجال الحضري، ص٩٣- ٩٦.

(٢٩) أحلام براهيمي، محصولات الربع ومداخيل الدولة بالبلاد التونسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تونس، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٢، ص٦١.

(٣٠) محمد الحبيب الخضراوي، المصدر السابق، ص١١٣.

(٣١) مصطفى خزندار: اسمه الحقيقي جيورجيوس سترافلاكيس هوسياس تونسي من أصل يوناني، وهو من مماليك السراي، ولد عام ١٨١٧ بيع صغيراً في أسواق اسطنبول مع أخ له ثم بيع ثانياً إلى بايات تونس، تربى في قصور الأسرة الحسينية حتى تعلم الإسلام وعلوم الدين بصحبة أحمد باي الذي نشأ معه في القصر، تزوج شقيقة أحمد باي كلثوم، وكلف بوظيفة خزندار ووظائف أخرى مثل: الخارجية والوزارة الكبرى، أصبح نفوذه واسعاً كبيراً في عهد محمد الصادق باي وفتح البلاد التونسية لسياسة القروض حتى تم عزله من منصبه عام ١٨٧٣، ثم حوكم وصودرت أملاكه. توفي يوم ٢٦ حزيران ١٨٧٨. للمزيد ينظر: عادل حسن الكوكي، مصطفى خزندار ودوره السياسي في تاريخ البلاد التونسية (١٨٣٧-١٨٧٨)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ٢٠٠٨.

(٣٢) محمود بن عياد: ولد في تونس في جربة عام ١٨٠٥ وهو رجل أعمال تونسي وعمل لحساب تونس في عهد البايات وكانت تربطه علاقات متينة في بلاط باردو، فضلاً عن أنه كان وكيلاً للتجار الفرنسيين، وكان المسؤول الأول عن تجهيز تونس بالمؤن والمستلزمات العسكرية والغذائية والمسؤول عن التصدير وفي عام ١٨٤٧ تولى منصب قابض مال الدولة التونسية وعمل ثروة طائلة من خلال اللزم التي كان يحصل عليها من الباي ويكتسب منها أموالا كثيرة وأصبح مكلف بتجهيز العسكر، فضلاً عن تكليفه بجمع ضريبة العشر عن الحبوب، فجمع أموالاً طائلة بما يقارب ٦٠

مليون فرنك، وهرب بها إلى فرنسا، توفي في العاصمة العثمانية اسطنبول عام ١٨٨٠. محمد الأزهر الغربي، محمود بن عياد وثروته ١٨١٠-١٨٨٠ ، نموذج لثروة العائلات المخزونة في القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه، تونس، جامعة تونس، ٢٠١٣، ص٤٥-٥٥.

(٣٣) اعتمدت تونس على هذه الشركة التجارية الفرنسية لتوفير حاجياتها بمختلف أنواعها ولقد تواصل اعتماد الدولة على هذه الشركة حتى أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر إذ توترت علاقة الدولة بأصحاب تلك الشركة نتيجة الاختلاف في سعر البضائع التي طلبتها الدولة التونسية مما ألجأ الدولة إلى فسخ تعاملاتها مع الشركة بعد أن وجدت ضالتها في شركة دار الإخوة ارنجي عام ١٨٥٩، وقد كان مصطفى خزندار لديه تعاملات مع هذه الشركة مما جعله في نهاية المطاف ضحية تعاملاته بعد أن استحوذت الشركة على جزء من أمواله بعد أن عجزت الدولة عن تسديدها لصالح الشركة. عادل حسن الكوكي، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣٤) الجنرال حسين، حسم الالداد في نازلة محمود بن عياد، تقديم: الشيباني بنبلغيث، وفتحي القاسمي، تونس، شركة بريزم،٢٠٠٢، ص٢٤.

(٣٥) حسين بن محمود باي: ثامن بايات تونس، ولد في ٤ آذار ١٧٨٤، تسلم الحكم في ٢٨ آذار ١٨٢٤، شهدت مدة حكمه تحديات عديدة لتونس أبرزها الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، الأمر الذي أدى إلى عقد معاهدة تجارية مع فرنسا كانت النواة الأولى لتغلغل النفوذ الفرنسي في تونس. توفي في ٢ ايار ١٨٣٥. أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٣٦) حسين جبار إبراهيم، إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٧، ص١٨٠.

(٣٧) لوسات فالنسي، الفلاحون التونسيون والاقتصاد الريفي وحياة الأرياف في القرنين ١٨ و١٩، ترجمة: مصطفى التليلي، مراجعة: جمال بن طاهر، تونس، دار سيناترا، ٢٠١٥، ص١٣٢.

(٣٨) عبد المجيد بلهادي، علاقة السلطة بالمجتمع الريفي في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر مثال قبيلة السواسي ١٨٣٦-١٨٨٢، تونس، جامعة منوبة، المعهد العالي لتأريخ تونس المعاصر، ٢٠١٣، ص١٥٩- ١٦٣.

(٣٩) لوسات فالنسي، الفلاحون التونسيون، ص٢٠٦- ٢٠٨.

(٤٠) الهادي التيمومي، انتفاضة الفلاحين، ص٢٦- ٢٩.

(٤١) دلندة الأرقش، جمال بن طاهر، عبد الحميد الأرقش، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، تونس، مركز النشر الجامعي مديا كوم، ٢٠٠٣، ص٢٠٦- ٢٠٨.

(٤٢) الضرائب القديمة التي أسقطها أحمد باي هي أولاً عشر الزيت إذ كان الملتزم يخدع الفلاح في عملية الوزن وتبيع الدولة ١٠ % للتجار الأجانب، ثانياً قانون الصاع والبلية وهو ما يؤديه صاحب الزيتون من الزيت أو مبلغ مالي من بقايا الزيتون بعد عصره، ثالثاً المطالب الراجعة لدار الباشا إذ كانت رواتب الجنود تقع على عاتق أهالي ضواحي العاصمة، رابعاً ضريبة العشرة ريالات وتؤخذ عن كل ماشية خاماً الطبقة للقايد أو الخليفة أو الشيخ وهو أن يقدم أهل المنطقة التي يحل بها القايد ومجموعته شيئاً من المال، خامساً الضيفة للقايد أو الخليفة أو الشيخ وهو أن يقوم أهل المنطقة التي يحل بها القائد أو مجموعته شيئاً من المال، سادساً ضيافة المار وتلك مسؤول عنها شيخ القرية يستخلصها من أهل قريته، وسابعاً الخطية وهي عقوبة فحواها غرامة مالية. حسين جبار إبراهيم، المصدر السابق، ص١١٠- ١١١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١١١.

(٤٤) علي المحجوبي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت في اليابان، تونس، دار سراس للنشر، ط١، ١٩٩٩، ص٩٣.

(٤٥) إبراهيم أحمد محمد الشياب، الحياة السياسية في تونس (١٨٥٧-١٨٨١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الأردن، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٨، ص٢٧-٢٨.

(٤٦) المهدية: مدينة تونسية ساحلية تقع على ساحل تونس الشرقي، وهي مركز ولاية المهدية، كان المؤرخون الأوربيون في العصور الوسطى يسمونها مدينة أفريقية، وسميت بالمهدية نسبة إلى المهدي عبدالله الذي أسسها وحصنها عام ٣٠٠هـ تتميز المهدية بأنها مركز نشط لصيادي الأسماك. للمزيد من التفاصيل، ينظر، شفيق غربال، المصدر السابق، ص١٢٠-١٢٢.

(٤٧) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص٤٢- ٤٣.

(٤٨) حسين جبار إبراهيم، المصدر السابق، ص١١١- ١١٢.

(٤٩) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص١٤٤.

(٥٠) محمد بيرم الخامس، القطر التونسي، في صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق علي الشنوفي، عبدالحفيظ منصور، تونس، بيت الحكمة، ط٢، ١٩٨٩، ج٢، ص١٢٦- ١٢٧

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ibrahim Ahmad Muhammad Al-Shayab, Political Life in Tunisia (1857-1881), PhD thesis (unpublished), Jordan, University of Jordan, College of Graduate Studies, 1998
2. Ibrahim El Saadawi, "The Consequence of the Market with the Tunisian Eyyal" during the Ottoman Era, Maghreb Historical Review, Issue 131, 2008.
3. Abu Abdullah Ibn Abi Dinar, Al-Mu'nis in Africa and Tunisia News, Tunisia, The Antique Library, 1957.
4. Abu Abdullah Al-Wazir Al-Sarraj, Al-Halal Al Sindus in the Tunisian News, Tunisia, the General Company for Distribution and Publishing, Part 2, 1970.
5. Ahlam Brahimi, Quarter Harvest and State Income in Tunisia, Master Thesis (unpublished), Tunis, University of Tunis, Faculty of Human and Social Sciences, 2012.
6. Ahmed bin Abi Al-Diaf, The People of Time's Encyclopedia of the News of the Kings of Tunisia and the Covenant of Safety, Tunisia, Arab Book House, 1999, Part 4.
7. Amna Ibrahim Abu Hajar, Encyclopedia of Arab Cities, Amman, Usama Publishing House, 2002.
8. General Hussein, Hasm Al-Eldad in the Nazlat Mahmoud Bin Ayyad, presented by: Al-Shaibani Benbalgith, and Fathi Al-Qasimi, Tunisia, Prism Company, 2002.
9. Hussein Boujra, The Khmer Phenomenon and Its Development in Tunisia during the Turkish Era, Tunis, 1990.
10. Hussein Jabbar Ibrahim, Ayala, Tunisia during the reign of Ahmed Pasha Bay, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, 2017.
11. Dalanda Al-Arqash, Jamal Bin Taher, Abdel-Hamid Al-Arqash, Modern Maghreb through Sources, Tunisia, Mediacom University Publishing Center, 2003.
12. Rubaz Benchevik, Arabization: Hammadi al-Sahili, A History of Ifriqiya in the Hafsid Era from the 13th to the End of the 15th Century, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, Part 2.
13. Shafik Ghorbal, Green Tunis, Egypt, Al Maaref Press, d.

14. Adel Hassan Al-Kouki, Mustafa Khaznadar and his political role in the history of Tunisia (1837-1878), PhD thesis (unpublished), University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Tunis, 2008.
15. Abdel-Majid Belhadi, the relationship of power with the rural community in Tunisia during the nineteenth century, the example of the Souassi tribe, 1836-1882, Tunis, University of Manouba, the Higher Institute of Contemporary Tunisian History, 2013.
16. Othman Al-Barhoumi, The necessity and the urban sphere of the Tunisian Ayala during the modern era 1705-1856, PhD thesis (unpublished), Tunis, University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2009.
17. Othman Al-Barhoumi, The Evolution of the System of Commitment to the Tunisian Ayala During the Second Half of the Nineteenth Century, Master Thesis, Tunis, Faculty of Human and Social Sciences, 1999.
18. Ali Al-Mahjoubi, The Modern Renaissance in the Nineteenth Century: Why It Failed in Egypt and Tunisia and Succeeded in Japan, Tunisia, Sras Publishing House, 1st Edition, 1999.
19. Losat Valenci, Tunisian Peasants, Rural Economy and Rural Life in the Eighteenth and Nineteenth Centuries, translated by: Mustafa Tlili, review: Jamal Ben Taher, Tunisia, Sinatra House, 2015.
20. Muhammad al-Azhar al-Gharbi, Mahmoud ibn Ayyad and his wealth 1810-1880, a model of the stored family wealth in the nineteenth century, PhD thesis, Tunis, University of Tunis, 2013.
21. Muhammad Habib Khadraoui, Money and Wealth in Tunisia during the Nineteenth Century, Practices and Representations, PhD thesis (unpublished), Tunis, University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2012.
22. Muhammad Bayram V, the Tunisian country, in the elite of consideration in the warehouse of the cities and countries, investigation by Ali Al-Shanoufi, Abdel Hafiz Mansour, Tunisia, House of Wisdom, Edition 2, 1989, Part 2.